

Publication	Al Dostour
Date	November 27, 2016
Circulation	230,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	Meetings between MoH and pharmaceutical companies destined to fail
Page	04
Reporter	Soha Yehia

«الفشل» مصير دائم لاجتماعات الصحة وشركات الأدوية الحكومة تصر على عدم رفع الأسعار.. والخسارة تهدد بقاء صناعتها.. ولا عزاء للمرضى

طاراً آمن، لمناقشة نتائج اجتماعات ممثليها مع الجهات الحكومية لبحث أزمة أسعار الدواء، وقال المتحدث الإعلامي باسم الغرفة، أسامة رستم، إن الجمعية العمومية فوضت الغرفة في مواصلة التفاوض مع المسؤولين لحل كل مشاكل الصناعة.

وأضاف رستم، في بيان له، أن الغرفة عرضت جميع التطورات والاجتماعات أثناء الجمعية وناقشت الاقتراحات المقدمة للمسؤولين، مشدداً على أنهم لم يتوصلوا مع مسؤولي الدولة إلى حلول مرضية حتى الآن.

وأوضح الدكتور محيي حافظ وكيل المجلس التصديري للصناعات الطبية، وعضو مجلس إدارة غرفة صناعة الدواء، أنهم وضعوا حلين للتفاوض مع وزارة الصحة: الأول تحريك انتقالي في أسعار بعض الأدوية، والآخر دعم الحكومة للشركات بشكل مباشر عن طريق توفير الاعتمادات الدوائية عند حد ٨,٨٨ جنيه للدولار.

أصحاب الشركات المستوردة للدواء، بداية الأسبوع الجاري، ولم يتوصل إلى نتائج، ومطالب الوزير في اجتماعه مع الشركات المستوردة بالإسراع بفتح اعتمادات استيرادية لشراء الأدوية التي يحتاجها المريض المصري، واشترط الوزير على الشركات عدم استيراد أي نوع من الأدوية له بديل محلي، وأشار إلى أهمية تكاتف الجميع لخروج مصر من أزمتها.

ودبت خلافات بين وزير الصحة، وشركات الأدوية خلال اجتماعهم، فعلى الرغم من تأكيد وزير الصحة التزام الشركات الكامل بتوفير كافة المستحضرات الدوائية خلال المرحلة الحالية إلا أن ممثلي الشركات أبغوه بعدم قدرتهم على تحمل أعباء تكلفة الإنتاج منذ تحرير أسعار الصرف، ومن جانبهم أكد أصحاب الشركات أنهم سيبدرسون الموقف من جانب شركاتهم وخاصة طلب الوزير باستيراد أدوية ليس لها بدائل.

«اجتماع طارئ لصناعة الأدوية» وعقدت غرفة صناعة الأدوية اجتماعاً



صورة أرشيفية

أزمة الأدوية.. تتواصل

من شهر ديسمبر، لتهدد المصابين بهذا المرض اللعين بالموت. وأجرى وزير الصحة اجتماعاً آخر مع

أسعارها، واتجهت بعض المراكز إلى غلق أبوابها أمام المرضى، وتوقفت عن العمل، في حين أعلنت مراكز أخرى غلقها بداية

«فشل الاجتماعات»

ودخلت شركات الأدوية ووزارة الصحة في مفاوضات عدة، من أجل حل تلك الأزمة، ولكن كانت نهايتها الفشل، ففي يوم ١٤ من الشهر الجاري، اجتمع وزير الصحة مع ممثلي شركات الأدوية وغرفة صناعة الدواء ونقابة الصيادلة، لتعديل نظام تسعير الأدوية، والذي استمر لساعات طويلة، وكان نهايته الفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن تعديل ٦ بنود بالقرار ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢، الخاص بتسعير المستحضرات الطبية، وقال وزير الصحة إنه لن يجتمع معهم مرة أخرى إلا بعد الاتفاق فيما بينهم على بنود ٤٩٩، مؤكداً أنه لن يتم المساس بأسعار الدواء طالما ظل وزيراً للصحة.

وتفاقمت الأزمة يوماً بعد يوم، خاصة بعد موافقة وزير الصحة، الدكتور أحمد عمار الدين، على رفع سعر جليسة الفسيل الكلوي إلى ٢٥٠ جنيه بدلاً من ١٤٠ جنيه، بسبب شكاوى نقص المستلزمات الخاصة بجلوسات الفسيل لارتفاع

كثبت - سها يحيى، وأجتهت شركات الأدوية أزمة منذ ارتفاع أسعار الدولار، وجاء قرار تعويم الجنيه ليضيف «الطين بلة»، فقد أدى هذا القرار إلى رفع سعر الدولار، وبالتالي حجمت شركات الأدوية الاستيراد، ووضعت ضوابط للتوزيع، مما تسبب في نقص عدد كبير من الأدوية الحيوية، خاصة الكلى والسكر والأورام والكبد والقلب، وتوالت الشكاوى من نقص هذه الأدوية الحيوية، وأصبح هناك طريقين فقط لحل المشكلة، أما رفع أسعار الدواء أو توقف الشركات المنتجة.

وارتفعت الأصوات بمطالب دعم الدولة لشركات الأدوية لمدة ٣ أشهر، ولكن دون جدوى، وحذر مسؤولون في صناعة الدواء من اختفاء عدد كبير من الأدوية، ودشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي هاشتاغ بعنوان «ارفعوا الحظر عن استيراد الدواء»، وهاشتاغ آخر أطفال السرطان يمتوت فين البيورثول»، في إشارة لغياب أحد أدوية السرطان.